العراق والمقدسات الدينية: المسيحية واليهودية مثالا

مطلوب رؤية استراتيجية تضمن مصالح الناس وتؤمنها

يعيش العراقيون اليوم تحت ضغوط أزمات داخلية ولكنهم ليسوا بعيدين عن الأزمات الدولية المحيطة بهم.ولأن العالم مال اليوم إلى مشكلات تُحمَّل محملا أو تأويلا دينيا في كثير من الأحيان فإنَّ للعراق نصيبا مهما في إمكان أن يشرع بحلول مناسبة في هذه القضية.. ولأن العالم كذلك صار يبحث عن وسائل جذب الاستثمارات فيما الأموال تنتكس بين ساعة وأخرى كما هي حال انهيار الأسواق المالية العالمية والإقليمية الجارية، لأنّ ذلكم واقعُ حالِ الأمور، فإنّ التفكير في ثروات استراتيجية مضافة يبقى مطلوبا على الرغم من وجود البترول بآخر قطرة منه في باطن الأرض العراقيةَ.. وعلى الرغم من وجود ثروات متنوعة غنية أخرى..

د.تيسير عبدالجبار الآلوسي
ناشط في مجال حقوق الإنسان

إنَّ العراق موئل تراث الإنسانية وفيه من الآثار التي تحتفظ البشرية لها بأهمية ومكانة مميزتين مثلما فيه المعابد والمراقد الدينية الأكثر أهمية عالميا.. ففيه أماكن ومزارات دينية لأنبياء وكنائس تبقى في صميم الذاكرة الإنسانية المسيحية منها تحديدا وسيكون أولا وكمبدأ يعمق احترام العراقيين لمكوناتهم من المجموعات الدينية أن يفسحوا المجال واسعا للمسيحيين كيما يتحدثوا عن تلك الأماكن المقدسة ويستقدموا مسيحيي العالم متحدثين عن عزة هذه الأماكن المقدسة المتأتية من علو مكانة المواطن العراقي المسيحي واحترام المجتمع لديانته ومعتقده في ضوء مبادئ المساواة والعدل والإنصاف..

إن القضية ليست مجرد قضية أزمات اقتصادية وجذب استثمارات وسياحة دينية تجذب الأموال للعراق بعامة ولكنها قضية توكيد مبدأ لأنفسنا وإعلانه للعالم.. أقصد مبدأ تساوي العراقيين وتآخيهم وعيشهم في حال من احترام بعضهم بعضا من جهة وفي حال من مواصلة مشوار كتابة المعارف والقيم السامية التي سطروها في سجل تراث الإنسانية هنا في أرض سومر المقدسة.. حيث بيوت أنبياء ومراقد ومقامات وأضرحة ومعابد وكنائس وأديرة مهمة نبعت منها الرسالة المسيحية وينبغي أن يُحفظ لمعتنقيها قدسية علائقهم بها..

ولا مجال للحديث عن زيارات لمسيحيي العالم هنا إلى موئل الأنبياء والكنائس التاريخية بلا رعاة لهذه الكنائس والأديرة وبلا أهلها من العراقيين المسيحيين أنفسهم.. أما وقد نشهد عدم حسم أمور من نمط الجرائم التصفوية الجارية بحق المسيحيين فقد تستمر الجرائم حتى نصحو على كارثة قطع عضو من الجسد العراقي بما يمثل قتلا مؤجلا للعراقيين وللوجود العراقي..

وفي ضوء هذه الحقيقة يبدو لي أن أول من ينبغي أن يهتم بأبنائه وببيوتهم وبمعابدهم وكنائسهم هم أهل البلاد حتى لو كان من بين خطوات الاهتمام دعوة الجهات الدولية المختصة للمساعدة لا في قضايا الاستقرار حسب بل وفي قضايا التعمير وحماية المباني وترميمها وليس أدرى بالكنيسة أكثر من أهلها من العراقيين المسيحيين ومن مسيحيي العالم وعلى رأسهم بابا الفاتيكان والبطاركة والمعنيين من مختلف مسؤولي الكنيسة عالميا... وهؤلاء لن نجد منهم إلاّ سرعة استجابة لأنهم أصحاب رسالة سلام ومحبة وحاملي مشاعل التعايش بنور الإخاء الإنساني...

وفي السياق حيث مبدأ احترام مشاعر الناس وطقوسهم وعباداتهم ومن ثم توكيد أن العراقيين كانوا وما زالوا رسل وحدة البشرية وتعمقها في علاقات إيجابية بناءة، ينبغي أن يشرع العراقيون أولا بتطمين علاقات شعوب الشرق الأوسط جميعا وفتح باب يؤكد صدقيتهم في مبدأ الإخاء والتعايش السلمي ويطمن حاجة ملايين البشر ممن يعتنقون ديانات لها مقدسات هنا بين ظهراني العراقيين ومن ذلك كون العزير محج يهود العالم...

والعزير في غنى عن تعريفي به ولكن الأمر بقدر تعلقه بالعراقيين، ينبغي أن أشير إلى موئل وجوده في مدينة العمارة ناحية العزير وبالتأكيد سيكون مفيدا لو أننا ابتنينا مطارا أو أكثر قريبا من هذا المحج وفنادق ليزوره المعتقدين به بعد أن نكون أزحنا عوامل منعهم من زيارته وأداء طقوسهم الدينية المقدسة... وحيث لكل مجموعة دينية حج سنوي يؤدونه يلزم أن نعطي لملايين يهود العالم حقهم في زيارة محجهم سنويا ولو مشروطا بحدود المكان المزار.

ومرة أخرى سيؤكد هذا فلسفتنا المتفتحة ومنطقنا العقلي المتنور ومبدأنا وقيمنا التي نتمسك بها في العيش بسلام وإخاء مع الآخر وفي احترامنا لمقدسات الآخر وطقوسه وحقوقه في ممارستها بلا عرقلة نكون نحن السبب فيها..

فإذا نهضنا اليوم بالأمر فسيحسب ذلك لنا وسيكون مردوده لنا وإذا أغفلناه وأهملناه فلن يأتي من وراء ذلك إلا ندامة على تأخر لن يمنع في النهاية ملايين البشر من إيجاد وسيلة لهم لأداء ما يستجيب لمعتقداتهم.. فلماذا نؤجل أمرا منتظرا كهذه المسألة التي سيكون في التعاطي معها واحدة من خطوات أو جزئية من مفردات الحل لمشاكل تعصف بنا..

إذبوجود الثقلين المسيحي العالمي واليهودي العالمي سنعمِّد مسيرتنا لتطمين الأوضاع والاستجابة لحلول ذات آفاق استراتيجية ثابتة ومكينة.. ولابد أن نستذكر هنا توجه دول مهمة في المنطقة لحمل رايات الحوار بين الديانات [بخاصة منها الإبراهيمية أي النابعة هنا من أرض أور وبابل] وخلق أرضية التعايش بين المجموعات البشرية بما يفضي لمزيد من تبادل الاحترام وتحقيق العيش بلا عداوات تفتعل أسباب الاختلاف والتقاطع والتطاحن.. وفي زمن تتصاعد فيه وتائر تستخدم الإيقاع بين البشرية على أسس دينية، ينبغي للعراق أن يعلن مشروعا استراتيجيا في حمل رسالة الحوار والتسامح من هنا من حيث المعابد والكنيس والكنائس اليهودية والمسيحية الموجودة في أرض الرافدين...

وليس بعد معالجة مثل هذه القضية سوى استفتاء العراقيين أنفسهم في قبول هذا المشروع الوطني والإنساني والديني القائم على مبادئ التسامح والتعايش السلمي وقبول الآخر واستثمار ذلك في خير أبناء المنطقة وتطمين مطالبهم ومطالب ملايين ممن يعتنقون الديانة أو العقيدة ذاتها في بقاع الأرض كما أن لمسيحيي العراق حقهم في استقدام زائريهم وضيافتهم في موئل أنبيائهم ورسلهم وحق الكنيسة في حمل رسالتها لوحدة مسيحيي الشرق وتوجههم لمسيحيي الغرب يرسائل تفاهم وتعايش بعد أن صار يعيش في المهاجر الغربية عشرات ملايين من مسيحيي الشرق..

والقضية التي تخص مسيحيي الشرق ليست جريمة بحدود مطاردات في مدينة عراقية أو أخرى بل هي قضية تخص وجودهم في بلدان الشرق وانتشارهم في مهاجر قسرية قصية مذ أول مذابح طاولت الأجداد حتى آخر هولوكست ما زال يجري بحقهم.. أما القضية اليهودية فسيبقى جزء منها بيد التشدد والتطرف وسيفرز الأمر مشكلات وحروبا كما هو جارٍ ولكن توفير الحلول المناسبة وتطمين ممارسة الطقوس والعدل الذي سيعود على المؤمن بما يريد من زيارة وحج لن يكلف سوى استثمار يبني ويفيد ويغدق على أهله وعلى البشرية لا بماديات حسب بل وبمعاني لعالم جديد...

إنني أضع بين يدي أخوتي من العراقيين أن يبدأ مشروع استراتيجي يبدأ من بيت إبراهيم والعزير في الناصرية والعمارة أو أور والعزير ومن الكفل ومار متي وغير هذه الأماكن لبناء مطارات وفنادق لاستقبال الحجيج وحسب فقط لا غير فما الضير؟.

هذه دعوة فوق الحواجز المؤدلجة والمسيَّسة ولننظر لما قامت به دول جوار؛ فإيران ويهودها والسعودية ومبادرة مليكها في حوار الديانات وهي مواقف وسياسات تمثل الأكثر صوابا في توجه اليوم وقيم الغد ولنبدأ:

شخصيا أدعو كل مواطن عراقي مسيحي أو يهودي بل وقبلهما المسلمين وكل العراقيين من مختلف الديانات ليقولوا كلمتهم: ألا تريد يا ابن ناحية العزير أن تقول موقفك الإنساني المتفتح في التعايش مع أخوتك من بقية الديانات؟ وفي غير هذا ألا تريد أن تأتي إليك استثمارات لها أول وليس لها لا آخر ولا نهاية فتحيي بها مدينتك المهملة وتعيش رغدا بعيدا عن آلام الفقر المدقع والحاجة والفاقة والمرض وأصناف المشكلات؟ كلها تنتهي بالتفكير بمشروع كهذا ينظر بصدقية لهذه الثروة المطمورة تعبيرا عن استغلال لك وللآخر.. وليبدأ التصويت من لحظة قراءتك هذا المقترح أرسلوا التأييد وسنبدأ سويا..

أوجه دعوة التصويت هذه للمواطن البسيط وللكنيسة والكنيس وللحكومة المحلية في محيط كل أثر ديني مهم وللحكومة الوطنية ولممثلي الديانتين المسيحية واليهودية في العالم.....وعساني أصبتُ كبد الحقيقة ليكون ذلك مفتاح أمان وسلام للجميع.

من أجل تحقيق استثمار امثل للموارد النفطية

راسم قاسم

برغم امتلاك العراق لمخزون نفطي هائل ، وبرغم مرور اكثرمن ستة عقود على تدفق النفط ، الا ان المواطن العراقي بقي بعيدا عن الانتفاع من هذا المورد الاقتصادي ، ولم ينعكس هذا الثراء المخزون على تركيبة المجتمع فلقد بقي المجتمع العراقي بشرائحه كافة وتلويناته الدينية والاثنية والقومية يعاني الحرمان والفاقة ، وسبب ذلك هو عدم استثمار الناتج الاقتصادي بصور ة امثل ، انما وظف وفق اجندات وايدلوجيات كانت شائعة في فترة الستينيات من القرن الماضي وما تبعها شعارات التحرر الوطني ونظرية الموامرة ، وخلق اعداء وهميين وتحديات لاوجود لها ولامبرر . ادى الى اتلاف معظم الموارد النفطية في مجالات بعيدة عن التنمية وبناء اسس اقتصادية رصينة ،، انما انفقت في بناء جيوش مستهلكة غير فعالة وشراء اسلحة قديمة اثبتت التجارب فشلها وقصورها .. وانشاء صناعات تجميعية ،الهدف منها الدعاية وخداع الجماهير واضفاء صفة التصنيع على بلد لايمتلك مقومات الصناعة الاساسية وهي افتقاره للمواد الاولية والخبرة المدربة.

لقد دابت الحكومات العسكرية التي تعاقبت على سدة الحكم منذ سقوط الملكية عام ١٩٥٨ وحتى سقوط النظام الديكتاتوري في ٢٠٠٣/٤/٩ على احتكارالموارد النفطية والموارد الاخرى وهيمنتها على كل وسائل الانتاج وتخطيطها تحت اجندة الاشتراكية الشوهاء التي ابتعدت عن الاشتراكية الماركسية وعن الاقتصاد الحر ..وظلت رهينة افكار مكتسبة لا تمت للواقع بصلة ، تخدم رغبات وتطلعات العسكرتارية المهيمنة ونظرتها الضيقة المتخلفة ، وبقي الاقتصاد يتعثر لانه يخضع لاجندات ومؤثرات اقليمية ومحلية ما ادى الى افتقار الاقتصاد العراقي لابسط انواع التخطيط ، فمن تاميم للشركات والمصانع والبنوك الى التراجع ،والى فشل التاميم ورجوع الدولة عنه وبيع اغلبية مؤسساتها لمحتكرين جهلة ليس لديهم اي منظور متطور لاقتصاد واعد ، انما جلّ همهم هو جني الارباح على حساب الجودة والبعد الاقتصادي.. ما ادى الى نشوء تخلف في كل مجالات التطور الحياتي عموما وفي الجانب الاقتصادي خصوصا ..

ان اهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي هو ضياع الاجندة الاقتصادية وافتقارها الى التخطيط السليم وتعدد مصادر القرار وضعف ادائه وتخبطه مما تسبب في تقييد الاقتصاد العراقي بعدّة قيود منها الديون الكبيرة التي تسبب النظام السابق في حصولها ، هذه الديون التي تشكل عائقا كبيرا امام كل محاولة للانتقال بالعراق من اقتصاد استهلاكي الى اقتصاد منتج ..

وثانيهما .. هو انعدام الحرية الاقتصادية والانفتاح التجاري ، فالحرية الاقتصادية هي مفتاح النمو الاساسي ،، ويجب هنا التفكير بتفعيل القوانين الاقتصادية المثمرة وتغيير قوانين اخرى لتساير تطورات العصر ، بحيث تكون الدولة رقيبة للاقتصاد ، ترعاه من دون ان تتعدى هذا الدور .. اي ان الدولة تكون حامية للنشاط الاقتصادي من دون ان تهيمن على مجمل وسائل الانتاج مثلما هو الان حيث تسيطر الدولة على اكثر من ٩٠٪ من وسائل الانتاج والذي يشكل النفط لجزء الاكبر منه.

على الدولة ان تساهم بانشطة القطاع الخاص والاستثمار من اجل ايجاد مصادر دخل غير نفطية ، دون الهيمنة الشاملة ..بل تكون طرفا مشاركا بجانب الاطراف المساهمة الاخرى ، وتضمن بذلك مشاركة عدة محاور للانتاج من اجل تأسيس قاعدة اقتصادية صلبة تدفع عجلة التطور والنمو الاقتصادي وتساهم في تحسين الاداء المالي للسوق ..

كما يجب الاستفادة القصوى من ارتفاع اسعار النفط واستغلال فائض الارتفاع في مجالات استثمارية منتجة ..وبالتالي فان استغلال الفوائض المالية في خيارات متاحة منها ، الارتفاع بالمستوى المعاشي عبر تطوير الخدمات الحكومية ، وتكوين اقتصاد مستقل قادر على مواجهة المتغيرات العالمية في اسواق النفط والمال والتكيف مع تقلباتها المفاجئة .. كذلك يستحسن التفكير بالاجيال القادمة وحفظ حقوقها وحصتها من النفط ، وذلك بإنشاء صندوق الاجيال القادمة ،،تستثمر امواله عبر شبكة من المشاريع المبثوثة في ارجاء العالم تصب ارباحها في هذا الصندوق .. ويشكل الاهتمام بالتعليم خير وسيلة للاستثمار ويشكل ركنا اساسيا للنمو الاقتصادي وتضعه الدول المتقدمة في مقدمة اي خطة اقتصادية تنموية.

هذا التنوع في الاستثمار الامثل يبعدنا عن الاعتماد الكلي على النفط ، فقد يتحول النفط في ليلة وضحاها الى عامل تدمير بدل ان يكون عامل بناء واسعاد .. وهناك بدائل مفتوحة لتطوير علاقة جيدة بين القطاعين العام والخاص ،وخصخصة بعض ممتلكات الدولة كقطاع النقل والاتصالات والتجارة ونقل ملكية هذه القطاعات ومسؤليتها الى القطاع الخاص وتحت رقابة الدولة وتخفيف الروتين والبيروقراطية ، وتشجيع الاستثمار النفطي خارج الوطن ، وتشجيع المستثمرين الاجانب للعمل والانتاج في العراق..

لقد اثبتت التجارب الاقتصادية ان هيمنة الدولة على وسائل الانتاج قد تسبب في الكثير من التخلف والتعطيل للنمو ، لان الدولة بمؤسساتها التقليدية ماهي الا عبارة عن جيش مهزوم مستهلك غير منتج واعتمادها على طابور من شبه العاطلين .. ان تشجيع الدولة للقطاع الخاص وتطويره سوف يرفع عن كاهلها اكثر الالتزامات كالتوظيف والمعاشات والخدمات وسوف تحول بذلك هذه الاعباء المتراكمة منذ العهد العثماني الى مساحات انتاج متطورة تستوعب الايادي العاطلة ، وتساهم في اغناء الاقتصاد العراقي وبنائه على اسس المشاركة الشعبية من خلال اسواق الاسهم التي سيعود ربحها لكل مواطن عراقي والذي سيلمس جدية المردود الاقتصادي ، بدل اعتماده على الدولة بكل صغيرة وكبيرة . وسيتحول المجتمع عند ذاك الى مجتمع منتج اقتصادي حر التفكير ويبعد شيئا فشيئا عن ملاحقة الدولة بطلباته التي لا تتحقق غالبا ..

ان الدول الكبرى تعتمد في اقتصادها على القطاع الخاص بالدرجة الاولى فالولايات المتحدة الامريكية تعتمد في تسليح جيشها على شركات القطاع الخاص ولا يعرف المواطن الامريكي ما الدولة الا من خلال البيت الابيض والبنتاغون..

لذلك فان الانفتاح الاقتصادي وتنوع طرق الاستثمار وعدم حصرها بيد الدولة سيعود بمردود اكبر على المدى الطويل ، لكننا هنا يجب ان نلتفت الى ناحية مهمة ونحن في ظل اوضاع خاصة ، فالعراق الذي ورث تبعات النظام الشمولي وسيطرة فكرة الحكومة الراعية والمسيّرة ادت الى ان ينظر الانسان العراقي الى الحكومة كما ينظر الطفل الصغير لوالديه ، لانه لايستطيع العيش والاستمرار بدونهما، وبنيت لديه قناعة بهشاشة اي استثمار خارج نطاق الحكومة وساحتها ، وادمن الاستسلام لكل ما تقترحه الدولة وانعدمت ثقته بكل ماهو غير حكومي .معتمدا ان توفر له هذه الحكومة العمل والسكن والتعليم والعلاج وتوفر له الخدمات كالنقل والاتصالات ... لم تكن هناك ثقافة اقتصادية مطروحة على الساحة غير هذه الثقافة ،، ولم يطلع المواطن على امكانية القطاع الخاص لقيادة جوانب من العملية الاقتصادية كما يحصل في دول غربية ، انما تثقف المواطن العراقي على ثقافة ابوة الدولة وهيمنتها على تسيير عجلة الاقتصاد ، كما ان سياسة الاقتصاد الملتزم في معظم دول المعسكر الشرقي وشيوع الافكار الاشتراكية التي تعززهيمنة الدولة ،، كل ذلك لم يساعد المواطن العراقي على فهم حقيقة مايدور في العالم من حوله ولم يعرف غير الايمان بتسليم مقاليده للدولة ..ولم يثق برؤية نفسه مساهما ومشاركا حقيقيا في الانتاج ، او في مجال التعليم او في مجال الصحة او غيرها .. لذلك فنحن امام مجتمع يحتاج الى تربية اقتصادية جديدة والى ثقافة تنويرية تخلصه من براثن الايمان المطلق بضرورة تحكم مؤسسات الدولة في كل مكوناته الحياتية ..

كما ان على الدولة ان تسارع في تشجيع الاقتصاد الحر، وتشجع الاستثمار ، وتقلص مسؤلياتها ، وتحول الكثير من مشاريعها المعطلة منذ سنوت والمتعثرة الى القطاع الخاص لينهض بها ، وهنا يجدر القول ان مسؤولية الدولة تكمن في المراقبة الدقيقة لاداء هذا القطاع ومحاسبته بشدة عندما يبتعد عن الاداء الوطني الصحيح ،،

كما ان الدولة عليها افساح المجال امام المواطنين للمشاركة كمساهمين في المشاريع ليحسنوا من وضعهم المعاشي ، وكذلك تشجيع الاجانب للاستثمار في العراق لامتصاص الايادي العاملة العاطلة في العراق ..والبحث عن استثمارات مضمونة الارباح في الخارج ،، لكي نشعر حقا اننا نقف على ارض غنية بمعدن ثمين.

الديمقراطية- الدولة

إنعدام التبلور الموضوعي الداخلي وضعف التأثير الاجتماعي

جاسم الصغير

في فضاءات حياتنا المعاصرة الكثير من الظواهر والمفاهيم التي تشكل او تأخذ حيزاً مهماً ومن هذه الظواهر او المفاهيم الديمقراطية والدولة كنتاج ثقافي وسياسي تتمثله الشعوب والمجتمعات ومنها عالمنا العربي فالافكار والمعتقدات هي نسق رمزي لايكاد يخلو اي فرد من تمثله في ذهن اي انسان، ومن هنا مسألة تبني او اعتناق مبدأ الديمقراطية وكيفية تبلور هذا المفهوم في حياتنا الفكرية والسياسية وهل جاء استجابة للواقع ام انه نتيجة قفزة فكرية أحرقت المراحل من خلالها ولم تكن نتيجة صيرورة زمكانية، بدءا ينبغي ان العالم العربي والثقافة العربية لم يعرفا مفهوم الديمقراطية لانه اصلا مفهوم يوناني ونتاج لثقافتها استثمره العرب ونتيجة للترجمة التي تمت فيما بعد، المهم ان هذا المفهوم تغلغل في الثقافة العربية وان امتزج بمفهوم الشورى في نظر البعض من المفكرين، ان اللافت للنظر في حياتنا العربية سواء على المستوى السياسي والاجتماعي هو انعدام الممارسة الحية لهذا المفهوم ، وفي الحقيقة ان ثمة اسبابا كثيرة لهذا الامر منها مايقوله الاستاذ الدكتور عبد الحسين شعبان ان في حياتنا العربية ثلاث سلطات تحد من ذلك الاولى الحاكمة التي تحاول ان تقنع المثقف والفرد بالاقناع او بالاقتلاع اي بالقمع الفكري والايديولوجي او بالمجتمع البوليسي، وقد استعارت بعض الحركات المعارضة وربما بالعدوي اخلاق الجلاد لانعدام الحس الحضاري الثانية السلطة التقليدية او مانطلق عليها الثيوقراطية الدينية هي وان لعبت دوراً ايجابيا في تخرج النخب الا انها في بعض الاحيان تقف ضد عمليات التطور والتحديث تحت عناوين مختلفة والثالثة فهي قوة التقاليد والعادات وسلوكية المجتمع الديني يستجيب للصوت الاعمي لان تأمل الفكر ودقته وعمقه واجواءه الرحبة يبعده عن العقل السائد الذي يشكل على حد تعبير الاستاذ مطاع صفدي مايمكن ان نطلق عليه بالبروليتارية الغيبية والتي تعمل من تحت اقنعة كثيرة تعمق الهوة بين المطلوب، والمقصود ان عالمنا العربي وقواه وتشكيلاته الاجتماعية لم يبلغا المستوى النظري المطلوب من تبلور الديمقراطية كونها لم تعش او تتمثل الشروط التاريخية لصيرورة هذا المفهوم، فمن المعروف ان اوروبا الحديثة لم تبلغ هذا الحد من التطور الا بعد ان تمثلت الديمقراطية كأحد شروط الحداثة في القرن الثامن عشر وكاتجاه سياسي واجتماعي في الحياة ونشر آراء في الخير والعدالة مع الاخذ بالحسبان عامل التغيير بالتدريج وعدم ممارسة حرق المراحل فكانت الاستجابة والبناء للدولة والمجتمع عالية جداً، اما في عالمنا العربي فالوضع مختلف كون الدولة اصلاً لم تأت نتيجة صيرورة مستمرة اي تغيير متلاحق وتحولها وبناءها من مرحلة الى مرحلة اخري، على عكس الدولة في اوروبا التي كانت استجابة موضوعية لارهاصات الاحداث والمتغيرات في بنية المجتمع الاوروبي وايضا ان الدولة العربية قد شهدت انقطاعات ابستولوجية وتاريخية على حد تعبير المفكر الفرنسي ميشيل فوكو وايضا على عكس الدولة في اوروبا التي لم تشهد تلك الانقطاعات وثمة سبب اخر يذكره الجابري فيقول ان الدولة في اوروبا جاءت وكما اسلفنا استجابة لمتغيرات الواقع الموضوعية ورسمت نسقها بالتحديد الذي ترغبه ويحدده ذلك الواقع الموضوعي ولم تكن ثمة قوة دولية مسيطرة اكثر تحكما منها اي من اوروبا تفرض عليها شكلا من اشكال الدولة تحدده مصالح القوة الاعظم على عكس الحال في عالمنا العربي الذي عانى طويلا من تحكم الدول الكبرى الى درجة انها رسمت كل سيمائيات حياته ومؤسساته السياسية في ظل تبعية شديدة من الدولة والنظام السياسي اشبه ماتكون بفكرة مستوردة لم تتمثل الشروط البنيوية لولادتها ونموها نزولا الى باقي مؤسسات البلاد والحقيقة ان كل ذلك اثر كثيرا على مجمل البناء السياسي والفكري ومنها مسألة الديمقراطية في عالمنا العربي والمؤسسات او التشكيلات والتي ننطق باسمها او يفترض ذلك ، يقول الاستاذ عزيز العظمة ليس في هذا مايدعو الى الاستغراب فخلافا لما هو شائع ليس هناك من وضع استثنائي متوالد يتحكم بالفكر السياسي العربي ومساره ومآله ذلك ان من الواضح ان الدعوة الى الديمقراطية هي اساسا حقيقة من حقائق السياسة ومن حقائق العلاقات الصراعية للقوى السياسية والعقائدية وانها ليست في حقيقتها سعيا او مسيرة حتمية نحو خلاص العرب النهائي ونحو حل لمشاكلهم السياسية والاجتماعية كلها في حين ان هناك في اوروبا الغربية وفاقاً اجتماعياً وسياسياً طويل الامد هو وفاق يحكم الانظمة الديمقراطية على اسس دستورية في حين ان هناك في العالم العربي حالة من الميوعة والافتقار الى التبلور البنيوي الاجتماعي وهي حالة لا وجود فيها لوفاق وطني مدني وسياسي وعقائدي وهي تفسر التنابذ السائد الذي يهدد المبادادة بالديمقراطية والطابع الظرفي غير التاريخي البعيد عنها، ومن هنا ان الخطاب الدستوري في الوطن العربي يتجه نحو الشكلية ولاتقوم على اساس ممارسة حقيقة حية للديمقراطية على مستوى الدولة والمجتمع والمستوى الداخلي للحركات السياسية والفكرية التي يفترض بها ان تتمتع هي بل غيرها بأجواء داخلية ديمقراطية ذات الصيرورة المستمرة ومن هنا اهمية تسليط الاضواء على الظروف او العوامل التي تعرقل الديمقراطية وتأثيرها وانتشارها في عالمنا العربي الذي تأخر كثيرا عن تمثل او ممارسة هذا المفهوم.

اراء وافكار
Opinions & Ideas
ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١ ـ لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢ ـ يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣ ـ ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com